تأثير العوامل البنكية الداخلية على ودائع البنوك التجارية
« دراسة كمية »

دكتور / عبد المنعم أحمد النهاري
كلية التجارة وادارة الأعمال - جامعة حلوان

يهدف هذا البحث الى التاصيل العلمى للعلاقة بين مجموعة من العوامل البنكيه الداخلية للبنوك التجارية مثل الفترة الزمنية التى تواجد فيها البنك فى السوق المصرفى ، نوع ملكية البنك ، عدد الوحدات المصرفية التابعة للبنك ، استخدام البنك للحاسبات الالكترونية وبين اجمالى الودائع بتصنيفاتها المختلفة حسب اجالها لدى هذه البنوك حيث تفترض هذه الدراسة وجود ارتباط بين هذه العوامل وبين قدرة هذه البنوك على تجميع الفوائض المالية الموءقتة والدائمة للمجتمع .

مقدمة :

توءدى المنشآت المالية دورا هاما فى مراحل الادخار / الاستثمار ويقع عليها فى كثير من المجتمعات - ومنها المجتمع المصرى - عبء تمويل الخطط الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع التى يقع عاتق تنفيذها على الوحدات الحكومية والقطاع العام منفردين او بالاشتراك مع القطاع الخاص هذه المنشآت المالية

- فى واقع الامر - تقوم بدور الوساطةبين قطاعات المجتمع المختلفة مثل القطاع الحكومى ، شركات القطاع العام ، قطاع الاعمال الخاص ، القطاع العائلى .. وغيرها ذات الفائض المالى وبين تلك القطاعات ذات العجز او الاحتياج المالى وذلك عن طريق شراء " الاوراق المالية الاولية" التى تصدرها القطاعات الاخيرة وتقوم - اى المنشآت المالية - باصدار التزامات مالية على نفسها او مايمكن ان يطلق عليه " التزامات مالية غير مباشرة او اوراق مالية ثانوية" مثل الحسابات الجارية وشهادات الادخار والاستثمار وبوالص التأمين علىالحياة ودفاتر التوفير وغيرها والتى تكون جزءا من المحافظ المالية للقطاعات ذات الفائض المالى(١).

ان المنشآت المالية بانواعها المختلفة تسهل تدفق الادخار الى الاستثمار عن طريق قيامها بعرض الكثير من الاوعية البديلة للنقود للمدخرين وبذلك فانها تشجع تدفق الادخار وايضا تقوم بتقديم العديد من الوسائل للمقترضين لتوفير الاموال اللازمة لمقابلة احتياجاتهم المالية وبذا فانها تشجع الانفاق الاستثمارى (٢). والشكل رقم(١) يوضح تدفق الاموال بين المدخرين المرتقبين والمقترضين المرتقبين ودور المنشآت المالية بينهما.

هذا وتعتبر البنوك التجارية من اهم المنشآت المالية الودائعية فى مصر والتى تلعب دورا هاما فى تجميع الفوائض المالية للقطاعات المختلفة المكونة للمجتمع المصرى .وبنظرة الى الجدول رقم (١) نجد ان ودائع البنوك التجارية تمثل حوالى ٨٦ ٠/٠ من اجمالى ودائع البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال والبنوك المتخصصة وصندوق التوفير التابع لهيئة البريد .

شكل رقم (١)

دور المنشآت المالية بين المدخرين المرتقبين والمقترضين المرتقبين ■

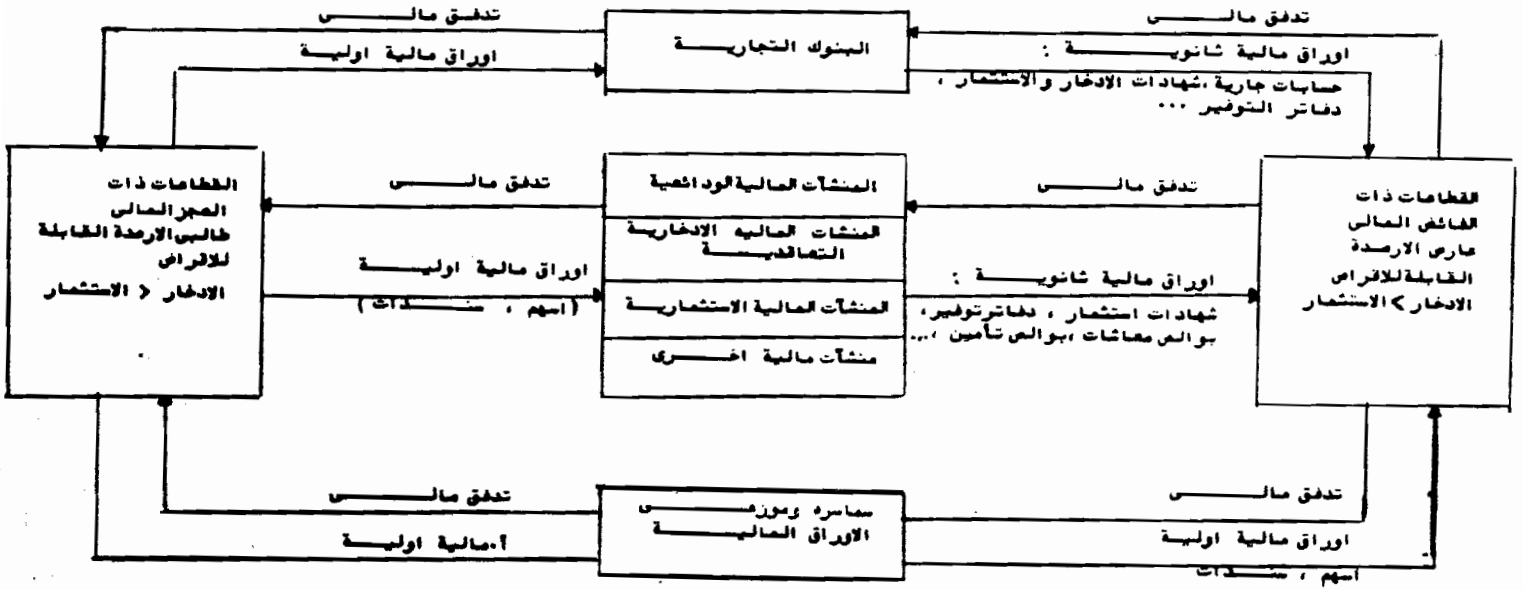

■ المصدر بتصرف :

C.N. Henning, et al, Financial Markets and the Economy, 2nd ed., Engle wood Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, 1978, p. 29.

جدول رقم (١)

اجمالى ودائع البنوك التجارية بالمقارنة ببعض المنشآت المالية الودائعية الاخرى فى اخر يونيو ١٩٨٣

(القيمة بالمليون جنيه)

	القيمة	النسبة المئوية
البنوك التجارية	٠ر٩١٠ر١٣ (١)	٠/٠ ٨٥ر٩
بنوك الاستثمار والاعمال	٣ر٤٥٨ر١ (٢)	٠/٠ ٩ـر
البنوك المتخصصة	٠ر٤٨٨ (١)	٠/٠ ٣ـر
صندوق التوفير	٧ر٣٤٤ (٢)	٠/٠ ٢ر١
اجمالـــى	٠ر٢٠١ر١٦	٠/٠ ١٠٠

المصدر بتصرف :

١) البنك المركزى المصرى ،التقرير السنوى ١٩٨٤/٨٣ ص ٤٦ـ٦٠ .

٢) البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الاول ١٩٨٤ ، ص ١١٨.

وتشكل الودائع المصدر الرئيسى للموارد المالية للبنوك التجارية (٣) فمن الجدول رقم (٢) نجد ان اجمالى الودائع لدى البنوك التجارية قد شكلت فى ١٩٨٣/١٢/٣١ اكثر من ٦٥ ٠/٠ من اجمالى الموارد المالية لهذه البنوك وللدلالة على اهمية هذا المصدر لتمويل المحفظة الاجمالية للبنوك التجارية فانه يمكن مقارنة تلك النسبة بنسبة حق الملكية متمثلا فى راس المال والاحتياطيات الى اجمالى مصادر تمويل محفظة البنك الاجمالية (جانب الخصوم وحق الملكية) والتى بلغت فقط

حوالى ٤ر٤ ٠/٠ فى ذات التاريخ ٠

جدول رقم (٢)

الميزانية الاجمالية للبنوك التجارية

فى ١٩٨٣/١٢/٣١

الاصول		(القيمة بالمليون جنيه)		الخصوم وحق الملكية	
٣ر٤٧٧٥	٧ر٠١٩/٠	نقدية وارصدة لدى البنك المركزى٠	٣ر١٥٨٦٤	٤ر٠٦٥/٠	ودائع
			٨ر٤٢١٤	٤ر٠١٧/٠	مبالغ مقترضة من البنك المركزى
٢ر٩١٨	٨ر٠٣/٠	قروض وكمبيالات مخصومة	٠ر١٠٦١	٤ر٠٤/٠	راس المال والاحتياطيات٠
٩ر١١٣٩٩	٠/٠ ٤٧	مستحق على البنوك٠	١ر٣١٢٦	٨ر٠١٢/٠	خصوم اخرى٠
٧ر٥٩١٤	٤ر٠٢٤/٠	اوراق مالية			
١ر١٢٥٨	١ر٠٥/٠	اصول اخرى			
٢ر٢٤٢٦٦	٠/٠١٠٠	اجمالى الاصول	٢ر٢٤٢٦٦	٠/٠١٠٠	اجمالى الخصوم وحق الملكية ٠

المصدر بتصرف :

١٠ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع والثلاثون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٨

ومن الملاحظ وجود اختلافات فى حجم ودائع البنوك التجارية فيما بينها٠ فعلى سبيل المثال ـ كماهو موضح فى جدول رقم (٣) ـ نجد ان بنوك القطاع العام التجارية تستحوذ على نسبة

٦٨ ٠/٠ من اجمالى ودائع البنوك التجارية فى اخر يونيه ١٩٨٣ فى حين ان البنوك التجارية المشتركةوبنوك الاستثمار والاعمال ذات الملكية الخاصة والمشتركة استاثرت فقط بحوالى ٣٢ ٠/٠ من اجمالى هذه الودائع ٠

جدول رقـــم (٣)

اجمالى ودائع البنوك التجارية موزعة حسب نوع ملكية البنك فى اخر يونية١٩٨٣ ٠

(القيمة بالمليون جنيـــه)

	القيمـــــة	النسبة المئوية
بنوك القطاع العام التجارية (ملكية عامة)٠	٩ر٥٣٧ر٣	٦٨ ٠/٠
بنوك الاستثمار والاعمـال التجارية (ملكية خاصـــة ومشتركة)٠	٤ر٤٤٨ر٥	٣٢ ٠/٠
اجمالـــــى	١٣ر٩٨٥ر٨	٠/٠١٠٠

المصدر مع التصرف :

البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، ١٩٨٣/٨٢ ،سبتمبـــر ١٩٨٣ ، ص ٣٩ ، ص ٤٣ ٠

مشكلة البحـــث :

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل ظاهرة من الظواهـــر المرتبطة بمستوىاداء البنوك التجارية فى مصر الا وهى ظاهـرة اختلاف قدرات هذه البنوك فيما بينها فيما يتعلق بتجميـــع ودائع الوحدات ذاتالفائض المالى بصورة اجمالية او بصـــورة تفصيلية من حيث اجـال استحقاق الوديعة٠ ولذا فان هـــذا

البحث ركز على محاولة تفسير هذه الاختلافات عن طريق دراسة الارتباط بين العوامل الداخلية للبنوك التجارية متمثلة فى عمر البنك ،عدد الوحدات المصرفية التابعة للبنك ،نوع ملكية البنك ، استخدام الحاسبات الالكترونية وودائع هذه البنوك .

اهداف البحث :

يهدف هذا الى محاولة التاصيل العلمى للعلاقة بين المتغيرات الداخلية بالبنك التجارى ومستوى اداء البنك من حيث اجمالى موارده المالية فى صورة ودائع فمن الملاحظ ان البنوك التجارية تختلف فيما بينها من ناحية قدرتها على تجميع الفوائض المالية للوحدات ذات الفائض المالى فى صورة ودائع ولذا فان هذا البحث استهدف دراسة اسباب هذه الاختلافات وبالتحديد الاجابة على التساؤلات الاتية :-

١- هل يؤثر نوع ملكية البنك فيما اذا كان تابعا للقطاع العام او ذو ملكية خاصة اومشتركة على ودائع البنك التجارى ، هل تستحوذ البنوك التابعة للقطاع العام على ميزات راجعة الى طبيعة ملكيتها مما يمكنها فى النهاية من ترجمة هذه الميزات فى صورة ودائع ؟

٢ - هل يؤثر عمر البنك او بالاحرى الفترة الزمنية التى قضاها البنك فى السوق المصرفى على حجم ودائعه ؟ هل تاثر مستوى اداء البنوك القائمة فى السوق المصرفى بدخول بنوك جديدة الى هذا السوق وبالتالى يمكن القول بان هناك منافسة بين هاتين المجموعتين من البنوك .

٣- هل هناك ارتباط بين عدد الوحدات المصرفية التابع للبنك التجارى وبين حجم ودائعه ؟ هل الانتشار الجغرافى للبنك يؤثر على قدرة البنك وادائه فى تجميع الفوائض

المالية للقطاعات المختلفة للمجتمع ؟

٤ - هل هناك ارتباط بين استخدام الاساليب الالية الحديثة متمثلة فى الحاسبات الالكترونية وبين حجم ودائع البنك التجارى ؟ وهل ساعد استخدام تلك الحاسبات البنوك التجارية فى مصر على زيادة قدرتها فى الحصول على ميزة مصرفية وخدمة مصرفية افضل ترجمتها معدلات الاداء لديها ؟

٥ - هل ادى التغير فى درجة التركز فى السوق المصرفى للبنوك التجارية فى مصر على مستوى اداء البنوك التجارية من حيث حجم ودائعها ؟ واذا كان هناك تاثير فماهو اتجاهه وهل ادى التغير فى درجة هذا التركيز الى اختلافات فى احجام ودائع البنوك التجارية فيما بينها ؟

اهمية البحث :

انه لمن الاهمية بمكان التعرف على الاسباب والمتغيرات الكامنة وراء اختلاف احجام ودائع البنوك التجاريةفيما بينها لمحاولة التاصيل العلمى لسلوك هذه الودائع كظاهرة من الظواهر الهامة المرتبطة باداء البنوك التجارية . ولذا فان هذا البحث له اهميته على المستوىالاكاديمى وعلى المستوى التطبيقى

فعلىالمستوى الاكاديمى فان التوصل الى نظرية متكاملة تفسر لنا سلوك ودائع البنوك التجارية من الاهمية بمكان لتقدير قيمة هذه الودائع مستقبلا . واولى الخطوات فى هذا السبيل هو محاولة اثبات العلاقات بين المتغيرات المختلفة للوصول الى حقائق او علاقات تتكامل فيما بينها لتكوين مثل هذه النظرية ولذا فان هذا البحث يعتبر خطوة فى هذا المجال .

اما على المستوى التطبيقى فان هذا البحث له اهميته من وجهة نظر المجتمع ومن وجهة نظر السلطة النقدية المشرفة

على البنوك التجارية فى مصر ـ ونعنى بها البنك المركـــــزى ـ وايضا من وجهة نظر ادارة البنك التجارى ذاته . فعلى مستوى المجتمع فان الامر يتطلب معرفة اى المتغيرات التى تحكم سلـوك البنوك التجارية والتى تؤدى فى النهاية الى تحقيق مصالـح واغراض هذا المجتمع وخدمته بالشكل الافضل . اما من وجهـة نظر البنك المركزى فاعتباره الجهة المنفذة لمصالح المجتمع والمشرف على البنوك التجارية فان تعرفه على المتغيـــرات التى تؤثر على تجميع الفوائض المالية من قطاعات الاقتصـاد القومى تمكنه من رسم وتنفيذ السياسات التى يمكن من تدعيـم مراكز هذه البنوك بالشكل الذى يمكنها من تجميع اكبر قـدر ممكن من هذه الفوائض المالية . فعلى سبيل المثال اذا كـــان عدد الوحدات المصرفية له تاثيره فى تجميع فوائض المجتمـــع المالية فيمكن للبنك المركزى ان يستخدم سياسة مرنة فـــى اعطاء التراخيص لانشاء فروع جديدة للبنوك التجارية التـــى ترغب فى ذلك ايضا فان البنك المركزى يهمه ان يتعرف علـــى ما اذا كان دخول فروع جديدة الى السوق المصرفى قد اثر علـــى درجة المنافسة بين هذه البنوك وبالتالى على مستوى ادائها .

اما على مستوى ادارة البنك فان على هذه الادارة ان ـ تتعرف وتحدد المتغيرات الداخلية المؤثرة على مستـــــوى اداء البنك المسئولة عن ادارته . فمثلا اذا كانت الحاسبات الالية لها تاثير على مستوى اداء البنك وبالتالى على ودائعه فان ادارة البنك يجب أن تدرس امكانية ادخال مثل هـــذه الحاسبات والاستفادة من هذا المتغير فى هذا المجال وخصوصا اذا ماكان هدف البنك هو زيادة حصته من اجمالى الودائـــع المتاحة للبنوك التجارية . كما يهم ادارة البنك ان تـــدرس مدى امكانية انشاء وحدات مصرفية جديدة لتحسين مستـــــوى اداء البنك .

وخلاصة الامر فان هذا البحث له اهميته فى مساعدة ادارات البنوك التجارية على اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين مستوى اداء بنوكهم . فالبنوك التجارية تعمل فى بيئة معقدة سريعة التغير ولذا فان على ادارة هذه البنوك ان تتفهم هذه البيئة بعناصرها الداخلية والخارجية لمحاولة تحقيق اهدافها (٤) فالبنك التجارى لايواجهه منافسة فقط من البنوك التجارية الاخرى بل يواجهه منافسة من المنشآت المالية الاخرى غير البنكية مثل صندوق توفير البريد وشركات التامين على الحياة وشركات توظيف الاموال وغير ذلك من المنشآت المالية .

فروض البحث :

يقوم هذا البحث على الاختبار الاحصائى لصحة الفروض الاتية :

الفرض الاول :

تختلف الودائع الاجمالية للبنوك التجارية من بنك الى اخر بسبب الاختلاف فى الفترة الزمنية التى تواجد فيها البنك فى السوق المصرفى حيث ترتفع هذه الودائع - فى المتوسط - بالنسبة للبنوك الاكثر قدما عنها بالنسبة للبنوك الاخرى الاكثر حداثة .

الفرض الثانى:

تختلف الودائع الاجمالية للبنوك التجارية من بنك الى اخر بسبب الاختلاف فى نوع ملكية البنك حيث ترتفع هذه الودائع - فى المتوسط - بالنسبة لبنوك القطاع العام التجارية عنها بالنسبة للبنوك الاخرى ذات الملكية الخاصة والمشتركة .

الفرض الثالث :

تختلف الودائع الاجمالية للبنوك التجارية من بنك الى

اخر بسبب الاختلاف فى عدد الوحدات المصرفية التابعة للبنك حيث ترتفع هذه الودائع ـ فى المتوسط ـ بالنسبة للبنوك ذات الوحدات المصرفية الاكثر ـ عنها بالنسبة للبنوك الاخرى ذات الوحدات المصرفية الاقل .

الفرض الرابع :

تختلف الودائع الاجمالية للبنوك التجارية من بنك الى اخر بسبب الاختلاف فى استخدام الحاسبات الالكترونية حيث ترتفع هذه الودائع ـ فى المتوسط ـ بالنسبة للبنوك التى تستلزم الحاسبات الالية عنها بالنسبة للبنوك الاخرى التى لاتستخدم هذه الحاسبات .

منهج البحث :

تصميم البحث :

اعتمدت هذه الدراسة على منهجين من مناهج البحث العلمى المتعارف عليهما الاوهما منهج البحث المكتبى ومنهج البحث الميدانى . لذا فقد قام الباحث طبقا للمنهج الاول بتجميع وتحليل اهم الدراسات التى تناولت موضوع البحث بطريقة مباشرة اوغير مباشرة . وطبقا للمنهج الثانى فقد تم تصميم النموذج الاحصائى الموضح فيما بعد وتم اختباره احصائيا على الحاسب الالى باستخدام برنامج Statistical Analysis System (SAS)GLM Procedure.

مجتمع البحث :

يتكون مجتمع البحث من البنوك التجارية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى والتى زاولت نشاطها الفعلى خلال عام ١٩٨٣ فى جمهورية مصر العربية واظهرت نتائجها المالية فى صورة ميزانيات وحسابات ارباح وخسائر. هذا وقد بلغ حجم مجتمع

البحث اثنين واربعين بنكا .

عينة البحث :

تم اختيار عينة البحث الميدانى بطريقة العينة الطبقية العشوائية حيث تم تصنيف مجتمع البحث حسب معيار نوع ملكية البنك (ملكية عامة او ملكية خاصة ومشتركة) الى مجموعتين : المجموعة الاولى تمثل بنوك القطاع العام التجارية وقد بلغ عدد مفردات هذه المجموعة اربعة بنوك . اما المجموعة الثانية وهى مجموعة البنوك ذات الملكية الخاصة والمشتركة والمنشأة طبقا لقانون استثمار راس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧. هذا وقد بلغ عدد مفردات هذه المجموعة ثمانية وثلاثون بنكا .

هذا وقد تم اختيار جميع مفردات المجموعة الاولى وذلك لاسباب ترجع الى طبيعة هذا البحث والذى يدرس فى جزئية منه علاقة نوع الملكية بحجم ودائع البنوك التجارية ولا سباب اخرى منها صغر حجم هذه المجموعة اما بالنسبة للمجموعة الثانية فقد تم اختيار عشوائى لعدد تسعة وعشرون مفرده وبذلك بلغ اجمالى مفردات العينة ثلاثة وثلاثون بنكا من اجمالى حجم المجتمع والذى بلغ اثنين واربعين بنكا وبذلك تكون نسبة العينة حوالى ٧٩ ٪ وهى نسبة مقبولة احصائيا كما ويعتبر "البنك" هو " وحده المعاينة ".

بيانات الدراسة :

تم تجميع البيانات الاولية والثانوية اللازمة لهذه الدراسة من عدة مصادر . فقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالقوائم المالية للبنوك التجارية لعينة البحث من الميزانيات والحسابات الختامية المنشورة فى الصحف والمجلات فى

جمهورية مصر العربية وفى التقارير السنوية لهذه البنـــــوك محل البحث اما مجموعة البيانات الاخرى فقد تم الحصول عليها من النشرات والدوريات التى تصدرها البنوك التجارية وخصوصـــا تلك التى يصدرها البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصـــرى وبنك مصر . اما بالنسبة للبيانات الاولية فقد تم الحصول عليها من المقابلات الميدانية التى قام بها الباحث .

حدود الدراســـة :

تتمثل حدود هذا البحث فيمايلى :-

١- اقتصر البحث على مجموعة البنوك التجارية العاملة فـــى جمهورية مصر العربية والمسجلة لدى البنك المركزى والتـى اعلنت عن مراكزها المالية وحساباتها الختامية لسنـــة ١٩٨٣ . ويرجع اقتصار هذا البحث على مجموعة البنـــوك التجارية (٥) دون مجموعة البنوك الاخرى مثل بنوك الاستثمار والاعمال(٦) والبنوك المتخصصة (٧) الى عدة اسباب منها .

أ- اختلاف طبيعة عمل البنوك التجارية عن مجموعـــة البنوك الاخرى حيث تشكل مجموعة البنوك التجاريـــة مجموعة متجانسة ذات منتجات مالية متماثلة .

ب - اعتماد البنوك التجارية على الودائع كمصدر رئيسى لمواردها المالية فى حين تعتمد البنوك المتخصصـــة على " الاموال التى تخصص لها من ميزانية الدولـــة او ما تصدره من سندات او ماتحصل عليه من قـــروض طويلة الاجل من باقى وحدات الجهاز المصرفى" وتعتمد بنوك الاستثمار والاعمال على مصادر تمويل متوسطة وطويلة الاجل مثل السندات والقروض والودائـــع طويلة الاجل وليس الودائع قصيرة الاجل(٨).

٢ - اقتصرت الفترة الزمنية التى تناولها هذا البحث على سنة ١٩٨٣ ويرجع السبب فى ذلك الى أن هذا السنه هى اخر فترة زمنية تم اظهار ونشر القوائم المالية والحسابات الختامية للبنوك التجارية عنها وقت اعداد هذا البحث هذا بالاضافة الى معوبة تكون سلسلة زمنية مرضيه وذلك لعدة اسباب منها قصور البيانات المتاحة بالاضافة الى عدم نمطية المفاهيم المحاسبية للبيانات المنشورة .

النموذج الاحصائى :

فيمايلى النموذج العام الذى تم تصميمه لاختبار الفروض محل هذا البحث . هذا ولقد تم اعداد النموذج باستخدام نموذج معادلة الانحدار العام المستقيم General Linear Regression Model ويرجع السبب الرئيسى فى اختيار الانحدار متعدد الارتباط لاختيار فروض البحث الى أن هذا الاسلوب من التحليل الاحصائى ياخذ فى الاعتبار تأثير مجموعة العوامل المستقله على العامل التابع بطريقة اكثر دقة (٩) ايضا افترض فى هذا النموذج وجود علاقة خطيه بين العوامل المستقلة والعامل التابع حيث لاتوجد اية موءشرات تفيد عكس ذلك .

هذا وقد اشتمل هذا النموذج على ثلاثة معادلات يوضحها الجدول رقم (٤) ويمثل العامل التابع فى المعادلة الاولى نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول اما المعادلة الثانية فيمثل العامل التابع فيها نسبة الودائع الجارية الى اجمالى الودائع اما المعادلة الثالثة والاخيرة من هذا النموذج فيمثل العامل التابع فيها نسبة الودائع الاجله وودائع التوفير الى اجمالى الودائع .

وتمثلت العوامل المستقلة التى اشتملت عليها المعادلات الثلاث السابقة فى مجموعة من العوامل تمثل الفروض محل

الدراسة بالاضافة الى مجموعة اخرى من العوامل الرقابية التى لها اهميتها المتوقعة فى تفسير الاختلافات فى تفسير الاختلافات فى معايير الاداء محل البحث .

جدول رقم (٤)

النموذج الاحصائى

ص ١ = داله (س ١، س ٢، س ٣ ، س ٤ ، س ٥ ، س ٦ ، س ٧ ، س ٩ ، س ١٠)

ص ٢ = داله (س ١ ، س ٢، س ٣، س ٤، س ٥ ، س ٦، س ٧، س ٨، ، س ١٠)

ص ٣ = داله (س ١، س ٢، س ٣، س ٤، س ٥، س ٦، س ٧ ، ، س ١٠)

حيث

اولا: مجموعة العوامل التابعة وهى

ص ١ = نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول .

ص ٢ = نسبة الودائع الجارية الى اجمالى الودائع .

ص ٣ = نسبة الودائع الاجلة وودائع التوفير الى اجمالى الودائع

ثانيا: مجموعة العوامل المستقلة وهى:

س ١ = عمر البنك .

ويمثل هذا العامل الفترة الزمنية التى تواجد فيها البنك فى السوق المصرفى للبنوك التجارية وقد تم قياس هذه الفترة لكل بنك بالفارق الزمنى بين تاريخ الترخيص بانشاء البنك وسنة الدراسة .

س ٢ = نوع ملكية البنك .

ويمثل هذا العامل طبيعة ملكية البنك هل هى ملكية عامة اى تابع للقطاع العام ام تابع للقطاع الخاص

ام ملكية مشتركة . هذا وتم قياس هذا العامل تجريبيا بافتراض عامل وهمى Dummy Variable للدلالة على نوع الملكية كمايلى :-

البنك التجارى التابع للقطاع العام اعطى له القيمة (١) .

البنك التجارى ذو الملكية الخاصة او المشتركة اعطى له القيمة (صفر) .

$س_{٣}$ = عدد الوحدات المصرفية التابعة للبنك .

$س_{٤}$ = استخدام الحاسبات الالكترونية .

ويمثل هذا العامل مدى استخدام البنك للحاسبات الالكترونية هذا وتم قياس هذا العامل تجريبيا بافتراض عامل وهمى على النحو التالى :-

البنك الذى يستخدم الحاسبات الالكترونية اعطى له القيمة (١) .

البنك الذى لايستخدم الحاسبات الالكترونية اعطى له القيمة (صفر) .

$س_{٥}$ = المركز التنافسى للبنك .

ويمثل هذا العامل نصيب البنك من اجمالى ودائع البنوك التجارية . هذا وتم قياس هذا العامل تجريبيا باستخدام المعادلة التالية :-

المركز التنافسى للبنك (نصيب البنك من اجمالى الودائع) فى سنة الدراسة =

$$\left(\frac{\text{اجمالى ودائع البنك التجارى فى سنة الدراسة}}{\text{اجمالى ودائع البنوك التجارية مجتمعة فى سنة الدراسة}} \times ١٠٠ \right)^{٢}$$

س٦ = التغير فى المركز التنافسى للبنك .

ويمثل هذا العامل التغير الذى طرأ على المركز التنافسى للبنك من ١٩٧٤ والتى اعتبرت سنة الاساس لكونها السنة التى سبقت الفترة الزمنية التى دخلت بنوك تجارية جديدة الى السوق المصرفى وتم قياس هذا العامل لكل بنك من بنوك العينة بايجاد الفرق بين المركز التنافسى للبنك سنة ١٩٧٤ والمركز التنافسى للبنك ١٩٨٣ وهى سنة الدراسة .

التغير فى المركز التنافسى للبنك سنة الدراسة =

المركز التنافسى للبنك ١٩٨٣ - المركز التنافسى لبنك ١٩٧٤ .

س٧ = الحجم

ويمثل هذا العامل الحجم النسبى للبنك والذى تم قياسه تجريبيا لكل بنك من بنوك العينة باستخدام المعادلة التالية :-

حجم البنك سنة الدراسة =

$$\frac{\text{١}}{\text{اجمالى ودائع البنك /١٠٠٠٠٠٠}}$$

س٨ = نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الاصول .

ويمثل هذا العامل نسبة التوسعات فى منح الائتمان .

س٩ = نسبة الفوائد المدفوعة الى اجمالى الودائع

ويمثل هذا العامل تكلفة الاموال بالنسبه للبنك .

س١٠ = نسبة المصروفات المدفوعة بدون الفوائد الى اجمالى

الاصول ويمثل هذا العامل التكاليف الادارية وغيرها لكل بنك من بنوك العينة .

وتعبر المعادلة الاولى عن العلاقة بين نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول (ص ١) وبين مجموعة العوامل المستقلة هى عمر البنك (س ١) ونوع ملكيته (س ٢) وعدد الوحدات المصرفية التابعة له (س ٣) واستخدامه للحاسبات الالكترونية (س ٤) ومركزه التنافسى(س ٥) والتغير فى هذا المركز التنافسى (س ٦) وحجم (س ٧) ونسبة الفوائد المدفوعة الى اجمالى الودائع له (س ٩) ونسبة المصروفات البنك بدون فوائد المدينه الى اجمالى الاصول (س ١٠) .

هذا ويفترض وجود علاقة موجبه بين نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول وكل من عمر البنك ونوع ملكية وعدد الوحدات المصرفية التابعة وذلك للدلالة على أن البنوك الاكثر قدما فى السوق المصرفى تتوافر لديها الخبرات الكافية لجذب ـ ودائع القطاعات المختلفة من المجتمع وان بنوك القطاع العام تتمتع بضمان الدولة لودائعها وبالتالى انخفاض درجة المخاطرة وارتفاع درجة الامان لاموال المودعين وبالتالى جذب ثقتهم وان البنك الذى يتمتع بانتشار جغرافى يكون اكثر قدرة على اجتذاب الودائع من غيره من البنوك ذات الانتشار الجغرافى الاقل . ايضا يفترض ان ياخذ معامل انحدار العامل الخاص باستخدام الحاسب الالى اشارة موجبه وذلك للتعبير عن ان ادخال واستخدام الالية فى الخدمة المصرفية يؤدى الى تحسين وسرعة اداء تلك الخدمة مما يدفع المودعين الى ايداع فوائضهم المالية لدى تلك البنوك التى تستخدم الحاسبات الالكترونية .

اما المعادلة الثانية فانها تعبر عن العلاقة بين نسبة الودائع الجارية الى اجمالى الودائع (ص ٢) وبين مجموعة من العوامل المستقة هى عمر البنك (س ١) ونوع ملكيته (س ٢) وعدد الوحدات المصرفية التابعة له (س ٣) واستخدامه للحاسبات الالكترونية (س ٤) ومركزه التنافسى (س ٥) والتغير فى هذا المركز التنافسى (س ٦) وحجمه (س ٧) ونسبة اجمالى القروض الى اجمالى الاصول (س ٨) ونسبة مصروفات البنك بدون الفوائد المدينة الى اجمالى الاصول (س ١٠) .

ويتوقع ان ياخذ معاملات انحدار كل من عمر البنك ونوع ملكيته وعدد الوحدات المصرفية التابعة له واستخدامه للحاسبات الالية شكل علاقة موجبه وذلك للدلالة على ان البنوك ذات الاكثر قدما تتوافر لديها الخبرات والاساليب التى تمكنها من الحصول على نسبة اكبر من الودائع الجارية وان بنوك القطاع العام تجذب قدرا اكبر من فوائض الوحدات ذات الفائض المالى فى صورة فوائض موءقتة وخصوصا ان الجهات الحكومية ووحدات القطاع العام تتعامل بصفة اساسية مع بنوك القطاع العام سواء اكان هذا التعامل بمحض اختيار تلك الوحدات او فرضا عليها وان البنوك ذات الانتشار الجغرافى اكثر قدرة على تقديم خدمة مصرفية افضل فيما يتعلق بالحسابات الجارية مما يدفع الى جذب المزيد من ذلك النوع من الودائع وان البنوك التى تستخدم الحاسبات الالية ترفع من مستوى اداء الخدمات المصرفية المتعلقة بخدمة الحسابات الجارية وبذلك تكون لديها خبرة تفضيلية تجعلها فى مركز متميز عن تلك البنوك الاخرى التى لا تستخدم الحاسبات الالكترونية وبالتالى لا يتوافر لديها هذه الميزة مما ينعكس على حصول الاولى على نصيب اكبر من الودائع الجارية .

واخيرا فان المعادلة الثالثة من هذا النموذج تختص بدراسة العلاقة بين نسبة الودائع الاجله الى اجمالى الودائع (ص ٣) وبين مجموعة مختاره من العوامل الداخلية لمحاولة تفسير الاختلافات بين البنوك التجارية فيما يتعلق بنصيب كل بنك من الودائع الاجله ومجموعة اخرى من العوامل المستقلة وهذه العوامل هى عمر البنك(س ١) ونوع ملكيته (س ٢) وعدد الوحدات المصرفية التابعة له (س ٣) واستخدامه للحاسبات الالكترونية (س ٤) ومركزه التنافسى (س ٥) والتغير فى هذا المركز (س ٦) وحجمه (س ٧) ونسبة مصروفات البنك بدون الفوائد المدينه الى اجمالى الاصول (س ١٠)٠

هذا ويتوقع ان ياخذ معامل انحدار كل من عمر البنك ونوع ملكيته وعدد الوحدات المصرفية التابعة له واستخدامه للحاسب الالى من عدمه شكل علاقة موجبه مع نسبة الودائع الاجلة الى اجمالى الودائع٠ ويرجع السبب الاساسى لهذه التوقعات الى الاعتقاد بان البنوك الاكثر قدما فى السوق المصرفى اكثر خبرة وقدرة على جذب الودائع الاجله وان بنوك القطاع العام تتمتع بسمعة وثقة اكبر من قبل المودعين وان البنوك ذات الانتشار الجغرافى والوحدات المصرفية الاكبر تكون اقرب الى اماكن تواجد المودعين وبالتالى اكثر قدرة على جذب تلك النوعية من الودائع واخيرا فان البنوك التى تستخدم الحاسب الالى لها القدرة على تحسين الخدمات المصرفية لعملائها الامر الذى يجعلهم يفضلون التعامل مع تلك النوعية من البنوك ٠

النتائج الاحصائية :

يختص هذا الجزء من البحث بالعرض والتحليل لاهم النتائج الاحصائية التى تم الحصول عليها من الاختبارات الاحصائية التى اجريت على النموذج الاحصائى السابق الاشارة اليه٠ هذه

النتائج الاحصائية يلخصها الجداول ارقام ٥ و ٦ و ٧ .

وباستعراض هذه الجداول يمكن استخلاص النتائج التالية :

اولا: فيما يتعلق بنسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول .

يلاحظ من الجدول رقم (٥) ان العوامل المستقلة التى اشتملت عليها المعادلة تفسر بصورة جيدة نسبيا الاختلافات فى اداء البنوك التجارية فيما يتعلق بنسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول . فهذه العوامل فسرت حوالى ٥٢ ٠/٠ من اجمالى الاختلافات فى نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول بين البنوك التجارية ١٩٨٣ عند مستوى معنوية ٠٠١ر على الاقل .

١ - وبتحليل مستوى معنوية معاملات اعداد كل عامل من هذه العوامل المستقلة نجد ان معنوية معامل انحدار العامل المستقل الممثل لعمر البنك عند مستوى معنوية ٠٥ر على الاقل وباشارة موجبه حسب ماهو متوقع وبذا تكون هذه النتائج مؤيدة للفرض الاول من هذا البحث والقائل بوجود ارتباط موجب بين الفترة الزمنية التى قضاها البنك فى السوق المصرى - اى عمر البنك - ونسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول لديه .

٢- معنوية معامل انحدار العامل المستقل الممثل لنوع ملكية البنك عند مستوى معنوية ٠٠١ر على الاقل ولكن باشارة سالبة عكس ماهو متوقع . هذه النتيجة لم تؤيد الفرض الثانى والقائل بوجود علاقة طردية بين نوع ملكية البنك ونسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول . وهذه الاشارة السابق لمعامل انحدار نوع ملكية البنك تظهر ان البنوك ذات الملكية الخاصة والمشتركة اظهرت

جدول رقم (٥)

النتائج الاحصائية بمعادلة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول

	الجزء الثابت	عمر البنك س ١	نوع ملكية البنك س ٢	عدد الوحدات المصرفية التابعة للبنك س ٣	استخدام الحاسبات الالكترونية س ٤	المركز التنافسى للبنك س ٥	التغير فى المركز التنافسى للبنك س ٦	الحجم س ٧	فوائد مدفوعة الى اجمالى الودائع س ٩	مصروفات بدون الفوائد الى اجمالى الاصول س ١٠	R^2 ر٢	F^2 ف
نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول (ص ١)	٩٢٠١ر (١٢ر٩٧)	٠١٣٠ر (٢ر١٦)	-١ر٣٩٢٤ (-٣ر٢٩)	٠٠٦٨ر (١ر٠٨)	-١٤٦ر١ (-١ر٨٣)	-٢٠ر٠٧٢٨ (-١ر٢١)	-١٢ر٧٢٥٦ (-٨٠ر)	١ر٣٨٦٠ (٣ر٣٧)	-٣٠٠ر٣ (٦ر٤٤)	٠٠٠٠٠ر (-٧٤ر)	٢١٥ر٠	١ر٢٥٠

ملاحظات : ١) القيمة بين الاقواس تحت معاملات الانحدار هى قيم ت .

٢) الرمز ■ يدل على معنوية عند مستوى معنوية ١٠ر على الاقل .

" " ■■ " " " " " " ٠٥ر " " "

" " ■■■ " " " " " " ٠٠١ر " " "

مستوى اداء افضل فى ١٩٨٣ من بنوك القطاع العام فيما يتعلق بمعيار نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول مما يشير الى ان المجموعة الاولى من البنوك قد قدمت خدمات مصرفية جيدة للمودعين مما انعكس اثره على هذه النسبة .

٣ - عدم معنوية معامل انحدار العامل المستقل الممثل لعدد الوحدات المصرفية التابعة للبنك التجارى عند مستوى معنوية مقبول وبذا لاتؤيد هذه النتيجة الفرض الثالث من هذا البحث والمتعلق بوجود علاقة ارتباط طردية بين عدد الوحدات المصرفية التابعة للبنك ومستوى ادائه فيما يتعلق بنسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول .

٤ - معنوية معامل انحدار العامل المستقل الممثل لاستخدام الحاسبات الالكترونية عند مستوى معنوى ٠٫٠٥ وعلى الاقل هذه النتيجة لم تؤيد الفرض الرابع من هذا البحث والمتعلق بوجود علاقة ارتباط طردية بين استخدام البنك للحاسبات الالية وبين نسبة اجمالى ودائعه الى اجمالى اصوله . ولكن قد يكون السبب فى ظهور هذه الاشارة السالبة الغير متوقعه الى أن الحاسبات الالية قد دخلت حديثا الى الخدمة المصرفية ولم يتم الاستفادة منها الاستفادة الكاملة بالاضافة الى وجود كثير من المشاكل الخاصة بتشغيلها وتعميمها على مستوى الوحدات المصرفية التابعة للبنك ومستوى الشبابيك داخل هذه الوحدات وبالتالى عدم ظهور التاثير الايجابى المفترض لهذا المتغير على اداء البنوك التجارية .

٥- عدم معنوية معاملات انحدار العوامل المستقلة المتعلقة بقياس المركز التنافسى للبنك التجارى والتغير فى هذا المركز عند مستوى معنوية مقبول احصائيا .

٦- معنوية معامل انحدار العامل المستقل الخاص بحجم البنك التجارى عند مستوى معنوية ٠٠١ر على الاقل مما يشير للاثر الايجابى للحجم على انتاجية البنك التجارى و مستوى ادائه فيما يتعلق بمعيار نسبة الودائع الى اجمالى الاصول ٠

٧ - معنوية معامل انحدار العامل المستقل الخاص بتكلفة الحصول على الاموال والممثلة فى نسبة الفوائد المدفوعة الى اجمالى الودائع عند مستوى معنوية ٠٠١ر الا أن هذا المعامل اخذ اشارة سالبة ٠ هذه النتيجة تحتاج لمزيد من البحث لدراسة مدى ثباتها واستمراريتها على فترة زمنية كافية ٠

٨ - عدم معنوية معامل انحدار العامل المستقل الممثل لعنصر التكلفة مما يقتر معه عدم ارتباط التكاليف التى يتحملها البنك لادارته مع مستوى ادائه فيما يتعلق بمعيار من معايير الاداء الا وهو نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول ٠

ثانيا :فيما يتعلق بنسبة الودائع الجارية الى اجمالى الودائع

اظهرت النتائج الاحصائية (جدول رقم ٦) ان العوامل المستقلة التى اشتملت عليها المعادلة تفسر بصورة مقبولة نسبيا الاختلافات بين مستوى اداء البنوك التجارية فيما يتعلق بنسبة الودائع الجارية الى اجمالى الودائع ٠ فهذه العوامل فسرت حوالى ٤٧ ٠/٠ من هذه الاختلافات عند مستوى معنوية ٠٥ر على الاقل ٠ وعلى الرغم من القوة التفسيرية لهذه العوامل الا ان الاختبارات الاحصائية لم تظهر معنوية اى عامل من هذه العوامل المستقلة عند مستوى معنوية مقبول الا فيما يتعلق بعامل واحد الا وهو نسبة اجمالى القروض الى اجمالى

جدول رقم (٦)

النتائج الاحصائية بمعادلة الودائع الجارية الى اجمالى الودائع

	الجزء الثابت	عمر البنك	نوع ملكية البنك	عدد الوحدات المصرفية التابعة للبنك	استخدام الحاسبات الالكترونية	المركز التنافسى للبنك	التغير فى المركز التنافسى للبنك	الحجم	اجمالى القروض الى اجمالى الاصول	المصروفات بدون الفوائد الى اجمالى الاصول	R^2	F^2
	س ١	س ٢	س ٣	س ٤	س ٥	س ٦	س ٧	س ٨	س ١٠		ر٢	ف
الودائع الجارية/س اجمالى الودائع (س ٢)	٤٧٥٤ر (٩٩ر٢)	٠٠٥٩ر (٦٩ر-)	-٦٣٨٨ر (-١٤ر١)	٠٨٢٧ر (٩٦ر-)	١٨١٤٥ر (٠٦ر)	-١١٤٦٥٠ر (-٤٩ر)	-٧٦٢ر (-٩٢ر)	-٦٦٦٥ر (-٤١ر٢)	٠٠٠٠٠ر (-٢٣ر١)	٤٦٥١ر	٢ر٣٢ **	

ملاحظات : القيمة بين الاقواس تحت معاملات الانحدار هى قيم ت .

الرمز * يدل على معنوية عند مستوى معنوية ١٠ر على الاقل .

الرمز ** ،، ،، ،، ،، ٠٥ر ،، ،،

الرمز *** ،، ،، ،، ،، ٠١ر ،، ،،

الاصول والذى ظهرت معنويته عند مستوى معنوية ٠٥ر على الاقل وعلى الرغم من ذلك اية اشارة هذا المعامل سالبة وهو عكس ماهو متوقع حيث انه من المتعارف عليه نظريا ان زيادة حجم الائتمان يتبعه زيادة فى حجم الحسابات الجارية ٠

ثالثا :فيما يتعلق بنسبة الودائع الاجله الى اجمالى الودائع

يلاحظ من جدول رقم (٧) ان العوامل المستقلة المقترحة والتى اشتملت عليها المعادلة لم تفسر الا ١٨ ٠/٠ من الاختلافات بين البنوك التجارية فيما يتعلق نسبة الودائع الاجله الى اجمالى الودائع وعند مستوى معنوية غير مقبول احصائيا ٠

الخلاصة والتوصيات :

استهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين بعض العوامل الداخلية بالبنك التجارى وهى عمر البنك ونوع ملكية ما اذا كانت ملكية عامة ام ملكية مشتركة وعدد الوحدات المصرفية التابعة له واستخدامه للحاسبات الالكترونية من عدمه وبين مستوى اداء البنوك التجارية من حيث نسبة الودائع الى اجمالى الاصول وايضا اثر تلك العوامل على تصنيفات الودائع حسب اجالها لمحاولة تفسير الاختلافات بين هذه البنوك فيما يتعلق بهذا المعيار من معايير الاداء ٠ ـ ولتحقيق هذا الفرض تم وضع نموذج احصائى قائم على نموذج انحدار عام مستقيم تم تغذيته ببيانات عن البنوك التجارية فى ١٩٨٣ حسب العينه الموضحة فى هذا البحث ٠

هذا ويمكن عرض اهم النتائج التى توصل اليها هذا البحث فيمايلى :ـ

١ـ يؤثر العمر البنكى او الفترة الزمنية التى تواجد فيها البنك فى السوق المصرفى تاثيرا موجبا على

جدول رقم (٧)

النتائج الاحصائية الخاصة بمعادلة الودائع الاجلة الى اجمالى الودائع

	الجزء الثابت	عمر البنك ص ١	نوع ملكية البنك ص ٢	عدد الوحدات المصرفية التابعة للبنك ص ٣	استخدام الحاسب الالى ص ٤	المركز التنافسى للبنك ص ٥	التغير فى المركز التنافسى للبنك ص ٦	الحجم ص ٧	المصروفات بدون الفوائد الى اجمالى الاصول ص ١٠	R^2 ر٢	F^2 ف
الودائع الاجله الى اجمالى الودائع (ص ٣)	١٤٤ر٠ (٣ر٢٨)	٢٠٧ر٠ (١ر٢٤)	-١ر٧٨٥ (-١ر٣٥)	٠٠٠٣ر٠ (٠٢ر٠)	-١٧٤٣ر٠ (-٧٨ر٠)	-٢٩ر٧٤٤ (-٤٧ر٠)	-٤٠ر٣٧٨٢ (-٨٦ر٠)	١ر٣٧٣٤ (١ر٢٠)	-١٠٠٠٠ (-١ر٢٠)	١٨٠٤ر٠	٦٩

ملاحظة : القيمة بين الاقواس تحت معاملات الانحدار هى قيم ت .

الرمز * يدل على معنوية عند مستوى معنوية ١٠ر٠ على الاقل

الرمز ** " " " " ٠٥ر٠ " "

" *** " " " ٠١ر٠ " "

اجمالى ودائع البنك حيث ظهر ان معامل انحدار هـذا العامل مرتفع معنويا بالنسبة للبنوك الاكثر قدما فى السوق المصرفى .

٢ - ان البنوك التجارية ذات الملكية الخاصة والمشتركة فى سن الدراسة حققت مستوى اداء افضل من بنوك القطاع العام فيما يتعلق بمعيارهام من معايير الاداء الا وهو معيار نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول حيث ظهر ان معامل انحدار هذا العامل مرتفع معنويا بالنسبة للبنوك ذات الملكية الخاصة والمشتركة .

٣ - ان عدد الوحدات المصرفية التابعة للبنك التجارى لم يفسر الاختلافات عند مستوى احصائى مقبول - فى نسبة اجمالى الودائع او تصنيفاتها المختلفة من بنك تجارى الى بنك تجارى اخر.

٤ - ان البنوك التى لم تستخدم الحاسبات الالكترونية حققت مستوى افضل فى الاداء فيما يتعلق بنسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول عن تلك البنوك التى استخدمت الحاسب الالى حيث ظهر ان معامل انحدار هذا العامل مرتفع احصائيا لبنوك المجموعة الاولى .

٥ - ان عامل الحجم من العوامل المفسره للاختلافات فى نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول من بنك تجارى الى بنك تجارى اخر حيث اظهرت النتائج ان البنوك كبيرة الحجم اكثر قدرة على جذب الودائع عن تلك البنوك صغيرة الحجم حيث اظهر معامل انحدار هذا العامل معنوية مرتفعة للبنوك كبيرة الحجم. هذه النتيجة تتطلب المزيد من الدراسة لتحديد الحجم الاقتصادى للبنك الامر الذى يساعد السلطات النقدية المسئولة وادارات البنوك

لمحاولة الوصول الى مثل هـذا الحجم الاقتصادى .

٦ - لم يظهر اثر احصائى معنوى للمركز التنافسى للبنـــك والتغير فى هذا المركز على معيار نسبة اجمالى الودائع الى اجمالـــى الاصول او حتى بالنسبة لتصنيفات هـــذه الودائع حسب اجالها .

وفى النهاية فان هذا البحث اظهر ان هناك بعض العوامـل الداخلية بالبنوك التجارية لها تاثيرها واهميتها عند محاولة تفسير الاختلافات بين البنوك التجارية فيما يتعلق بمعيـــار من المعايير المهمة لقياس مستوى اداء هذه البنوك الا وهـو نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول الامر الذى لـــه اهميته بالنسبة لمجالس ادارات هذه البنوك وايضا بالنسبـة للبنك المركزى المصرى والمجمع ككل .

هوامش البحـــــث

١) Murray E. Polak off, Thomas A.Durkin, and others, "Financial Institutions and Markets" 2nd ed., Boston Honghron Mifflim Co., 1981, P.6

٢) Charles N. Henning, W. Pigott, R.H. Scott, "Financial Markets and The Economy," 2nd ed., Engle Wood Cliffs, N.J.,: Prentice-Hall, 1978,p.29.

٣) د. سيد الهوارى ، دارة البنوك ،القاهرة: مكتبـــــة عين شمس ، ١٩٨٣ ، ص ٤٧ .

٥) يقصد بالبنوك التجارية" البنوك التى تقوم بصفة معتـادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او لاجال محدودة وتـــزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى ،كما تباشر عمليـات تنمية الادخاروالاستثمار المالى فى الداخل والخـــارج والمساهمة فىانشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليـات مصرفيـة وتجارية ومالية طبقا للاوضاع التى يقررها البنك المركزى ." المادة ١٥ من القانون رقم ١٢٠ لسنـــة ١٩٧٥ ، الجريدة الرسمية رقـم ٣٩ .

٦) يقصد ببنوك الاستثمار والاعمال" تلك البنوك التـــى تباشر عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمـــة

الاستثمار وفقا لخطة التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد القومى ويجوز لها ان تنشىء فى هذا المجال شركات الاستثمار اوشركات اخرى تزاول اوجه النشاط الاقتصادى المختلفة ، كما يكون لها ان تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية" . المادة ١٧ من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ .

٧) يقصد بالبنوك المتخصصة (غير التجارية) وفقا لما جاء فى المادة ١٦ من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بانها تلك البنوك التى تقوم بالعمليات المصرفية التى تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادى وفقا للقرارات الصادرة بتاسيسها والتى لايكون قبول الودائع تحت الطلب من اوجه انشطتها الاساسية .

٨) د. سيد الهوارى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .

٩) Jack S. Light, "Effects of Holding Compeny Affiliation On De Nove Banks, Business Conditions, Federal Reserve Bank of Cheago, (July,1976) pp. 11-15.

١٠) من الانّ فصاعدا كلمة " بنك" تعنى " بنك تجارى"

المراجع

اولا : المراجع العربية :

أ- الكتب :

١- د. جلال ابو الدهب ، الاحصاء التطبيقى ، مكتبة عين شمس ، غير موضح السنة .

٢- د. طلعت اسعد عبدالحميد ، ادارة البنوك ، مدخل تطبيقى القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨١.

٣ ـ د٠عبد المنعم احمد التهامى ، التمويل : مقدمة فى المنشآت والاسواق المالية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ١٩٨٤ ٠

٤ـ د٠ سيد الهوارى ، ادارة البنوك ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٣ ٠

٥ـ د٠ محمدفتحى محمدعلى ، الاحصاء المتقدم ، القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٤ ٠

ب ـ المقالات :

١ـ د٠ ابراهيم مختار، تقييم اداء بنوك الاستثمار فى مصر فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، الموءتمر العلمى السنوى الثانى فى الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، القاهرة ٢٤ ـ ٢٦ ابريل ـ ١٩٨٢ ٠

٢ـ د٠ اسماعيل عبد الرحيم شلبى ، دور البنوك الاجنبية والمشتركة فى التنمية الاقتصادية فى مصر، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، موءتمر دور البنوك فى التنمية فى مصر، المجلد الاول ، القاهرة ١٥ ـ ١٨ مارس ١٩٨١ ٠

٣ـ البنك المركزى المصرى، اثر المصارف الخاصة على النشاط الاقتصادى والمصرفى ، جامعة المنصورة كلية التجارة ، موءتمر دور البنوك فى التنمية فى مصر ، المجلد الاول ، القاهرة ١٥ ـ ١٨ مارس ١٩٨١٠

٤ـ الادارة العامة للتسويق والبحوث بنك مصر، المصارف والتنمية الاقتصادية ، جامعة المنصورة ، كلية

التجارة ، موءتمر دور البنوك فى التنمية فى مصر ، المجلد الاول ، القاهرة ١٥ - ١٨ مارس ١٩٨١ .

٥- د. محمدمحمدعلى سويلم ،تقييم تدفقات روءوس الاموال فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى بالتطبيق على قطاع البنوك المشتركة فى مصر ،جامعة المنصورة كلية التجارة ،موءتمر دور البنوك فى التنمية فى مصر ، المجلد الثانى ، القاهرة ١٥ - ١٨ مارس ١٩٨١ .

جـ - دوريات ونشرات علمية :

١- البنك المركزى المصرى ، التطورات الائتمانية والمصرفية خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ وخلال عام ١٩٧٥ وخلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ .

٢- البنك المركزى المرى ، التقرير السنوى ١٩٨٣/٨٢ و ١٩٨٤/٨٣ .

٣- البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثالث ، ١٩٨٣.

٤- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الاول ، ١٩٨٤.

د - القوانين :

١- قانون استثمار راس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

٢ - القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا : المراجع الاجنبية :

A - "Books"

(1) Clark, C.L. and L.L. Sohkad."Statistical Analysis for Administrative Decisions" 2nd ed.,N.J.,South Western Publishing,Co. 1974.

(2) Henning, C.N.,W.Pigott,R.H.Scott,"Financial Markets and the Economy", 2nd ed., Engle Wood Cliffs N.J.,: Prentice - Hall, 1978.

(3) Mason,J.M."Financial Management of Commercial Banks,"Boston, M.A.,Warren,Gorham & Lamot,1979.

(4) Jessuf,P.F., "Modern Bank Management", St. Paul, Minnesota : West Publishing Co., 1980.

(5) Polakoff, M.E.Thomes A. Durkin and others, "Financial Institutions and Markets" 2nd., ed., Boston Houghton Mifflim Co., 1981 .

(6) Reed, E.W. R.V.Cotter, E.K.Gill and R.Kismith, "Commercial Banking",,2nd ed., Englewood Cliffs, New Jersey" Prentic-Hall inc.,1980.

(B) " PERIODICALS"

(1) Beighley,P.H. and A.S.McCall, "Market Power and Structure and Commercial Bank Installment Lending", Journal of Money, Credit, and Banking (November 1975). pp. 450-67.

(2) Bell, F.W. and Neil B.Murphy, "Costs in Commercial Banking", R esearch Paper No. 41 Boston, Federal Reserve Bank of Boston,1980.

(3) Benston, G.J.,Economics of Scale of Financial Instituteion, Journal of Money, Credit, and Banking 4 (May 1972) pp. 312- 41.

(4) Brucker, E." A Microeconomic Approach to Banking Competition, "The Journal of Finance, XXXV (December 1970), pp, 113-410.

(5) Daniel, D.L.,W.A.Longbrake and N.B.Murphy, "The Effect of Technology on bank Economics of Scale for Demand Deposits," Federal Deposit Insurance Corporation,working paper No. 71-20.

(6) Drum, D.S.,"MBHC'S : Evidence After Two Decades of Regulation",, Business Conditions Federal Reserve Bank of Chicago,(December 1976),pp. 3-15.

(7) Fraser, D.R. and P.S.Rose, "More on Banking Structure and Performance" the Evidence From Texas, Journal of Financial and Quantitative Analysis (January 1971)pp. 601 - 110.

(8) ----------, "Banking Structure and Performance in Isolated Markets" The Implication, For Public Policy", Antitrust Bulletin (Fall 1972).

(9) ----------, "Bank Entry and Bank Performance, The Journal of Finance (March 1972), pp. 65-78.

(10) ----------,"Static and Dynamic Messures of Market Structure and the Performance of Commercial Banks", Journal of Economics and Business (Winter 1976), pp. 78-87.

(11) ----------, and G.L. Schugart" "Federal Reserve Membership Bank and Performance, the Evidence From Texas, "Journal Finance ,XXX, No. 2 (May 1975),pp. 641-658.

(12) Fraser,D.R., and W.Philips Jr. and P.S. Rose,"Acanoncial Analysis of Bank Performance, Journal of Finance and Quantitative Analysis (March 1974), pp. 287-295.

(13) Gallick, E.C."Bank Profitability and Bank Size ",Monthyly Review, Federal Reserve Bank of Kansas City (January 1976), pp. 11-16

(14) Gilbert, G.G., and W.A. Lang brake, "The Effects of Branching, by Financial Institutions on Competition, Production Efficience and Stability: An Examination of the Evidence," in " Compendium of issues Relating, to Branching by Financial Institutions and Urban Affairs, U.S. Senate, "(October 1976) p.p. 475-488.

(15) Greenbaum, S.I.,"A Study of Bank Costs" National Banking Review 4 (June 1967) pp. 415-34.

(16) Graddy, D.B. and K.R. Graddy,11. "The Simultaneity of Bank Decision Making, Market Structure and Bank Performance", The Journal of Finance. Vol. XXXV (March 1979), pp. 1-18.

(17) Graddy,D.B. and K.R. Graddy,111."Affiliated Bank Performance and the Simulaneity of Financial Decision Making", The Journal of Finance, Vol, XXXV, No. 4 (September 1980) pp. 951-57.

(18) Heggestad,A.A. and J.J. Mingo " Prices, Nonprices, and Concentration in Commercial Banking", Journal of Money Credit and Banking, 1976, pp. 107 -17.

(19) Jackson, W. "Commercial Banking Performance and Structure : A Factor Analysis Approach" ,Working Paper 74-5, Federal Reserve Bank of Richmond, Virginia, 1974,

(20) Light, U.S.,"Effect of Holding, Company Affiliation on De Novo Banks, Business Conditions, Federal R serve Bank of Chicago, (July 1976), pp. 11-15.

(21) Longbrake, W.A."Productive Efficiency in Commercial Banking: The impact of Bank organizational Structure and Bank Size on The Cost of Demand Deposit Services", Federal Deposit Insurance Corporation, Working Paper 1972 -10.

(22) Machlup, P., "Theories of the Firm: Marginalist, Behavioral, Managerial "American Economic Review(March 1967),pp. 1-33.

(23) McCall, A.S., and H.D. Narrill, "Commercial Bank Pricing and Local Market Power and Structure", Federal Deposit Insurance corporation, working paper 1975.

(24) Osborne, D.K."Survey of Empirical Findings on the Costs of Checking Accounts" Review, Federal Reserve Bank of Dallas (May 1977) pp. 7-14.

(25) Rhoades, S.A. "Does the Market Matter in Banking", Research Papers in Banking and Financial Economics, Federal Reserve Board, 1977.

(26) ----------, "Structure-Performance Studies in Banking : A Summary and Evaluation" Staff Economic Studies. Board of Governers of the Federal Reserve System, 1977.

(27) Rose, P.S., and D.R. Fraser. " The Relation ships Between Stability and Change in Market Structure" An Analysis of Bank Prices, The Journal of Industrial Economics(June 1976) pp. 251-67

(28) Scort, J.T., Public Toward Competition in Banking, "New England Economic Review (July/August 1977) pp. 44-50.

(29) Varvel, W.A. and S.J. Stons,"Changes in Banking Concentration in Selected Fifth District SMSA", Economic Review, Federal Reserve Bank of Richmon (July/August 1977) ,pp, 9 - 18.